ولا عن الف وجلة بخمسمائة حالة ولا عن الف سود بخمسمائة بيض
ولو قال اذا قدر الخمسمائة على انك بري من الباقي فحكم براءته مطلقا وقالا
ان نقد في عدد الاعادت الالف عليه ولو كان له عليه مائة درهم
وعشرة دنانير فصالحه على مائة وخمسة دراهم على ان ينقده خمسين
ويؤجل الباقي فنقدها فصل التفرق جيزه وخالفه ولو وكل
في الصلح عن دم عمد او دين بعضه فصالح لم يلزم الوكيل
ما صالح عليه الا ان يضمنه ولو برئ به عنه فان صالح بمال وضمنه
او قال على الف وسلمها او على الفي هذه او هذه الالف صح وله
تسليمها وان قال على الف لو قف على اجازة المدعى عليه فصل
واذا صالح احد الشريكين من نصيبه على ثوب فان شاء شريكه
اتبع المديون بنصفه وان شاء اخذ نصف الثوب الا ان يضمن له

ربع الدين ولو اسقط في احدهما نصف نصيبه شركة الآخر فيه ثم
برجحان بالباقي ولو اشتري بنصيبه سلعة ضمنه الآخر مع
الدين ولو احرق احدهما على المديون نوما فتفاسخا مع شريكه
من الرجوع بحصته وخالفه ولو صالح احد الشريكين في سلم من نصيبه
على راس المال بحصته ومتاعه ولو صالح الورثة احدهم ما خرجوه
من التركة وهي عقار او عروض بمال جاز قل او كثر او ان كانت
فضة فاعطوه ذهبا او بالعكس جاز مطلقا وان اشتملت على
النقود وغيرها فصالحوه على نقد زادوه على نصيبه من ذلك
النقد وان كان فيها ديون ما خرجوه منها على ان لهم الدين جاز
لا لهم وان شرطوا ان يبرأ الغرماء من نصيبه جاز والله اعلم

كتاب الهبة

Copyright © King Saud University